كشف الخبير النفطي والاقتصادي الدكتور علي المسبحي تفاصيل قضية منشأة كالتكس النفطية في عدن، المخصصة لتموين البواخر بالوقود والتابعة لشركة النفط عدن، وتهدد أصول الدولة وممتلكاتها الاقتصادية. وقال المسبحي إن منشأة كالتكس تمثل صرحاً اقتصادياً واستراتيجياً مهماً، قبل أن تنتقل ملكيتها من شركتي كالتكس وإيسو وموبيل إلى الدولة ممثلة بشركة النفط عدن خلال عامي 1980 و1983. بموجب عقد يمتد 55 عاماً، أن العلاقة التعاقدية بين الطرفين استمرت حتى عام 2015، حين حاولت الشركة المستأجرة، الامتناع عن دفع الإيجارات السنوية والمماطلة في سدادها، وأشار إلى أن شركة النفط عدن تقدمت في 17 مايو 2017 بدعوى قضائية مستعجلة أمام المحكمة الإدارية، طالبت فيها بإلغاء العقد واستعادة المنشأة، استناداً إلى إخلال المستأجر بشروط الاتفاقية. اللجوء إلى لجنة تحكيم صلح عند نشوب خلاف بين الطرفين، وهو ما دفع المحكمة الإدارية إلى إصدار حكم في 13 ديسمبر 2017 بتشكيل لجنة تحكيم بموافقة الطرفين، برئاسة المحامي صلاح الدين عبدالله حامد، التي تشكلت في 28 ديسمبر من العام نفسه. وانتقد المسبحي طريقة تعامل شركة النفط مع اتفاقية التحكيم، وأضاف أن رئيس لجنة التحكيم أصدر بعد عدة أشهر حكماً تضمن أربعة بنود رئيسية، وإعفاء المستأجر من إيجار عام واحد بسبب توقف المنشأة خلال حرب 2015، ومنحه حق استيراد المشتقات النفطية استناداً إلى قرار تحرير استيراد المشتقات النفطية، وإلزام الطرفين بدفع أتعاب لجنة التحكيم البالغة 100 ألف دولار مناصفة بينهما. اكتسب حكم التحكيم قوة الحكم الابتدائي، غير أن شركة النفط عدن رفضته وتقدمت بدعوى بطلان أمام محكمة الاستئناف التجارية، احتجاجاً على ما قالت إنه مخالفات شابت الحكم، أبرزها الخروج عن بنود الاتفاقية الأصلية ومنح المستأجر حق استيراد المشتقات النفطية، إلى جانب عدم معالجة ملف الاستحداثات التي نفذها المستأجر والتأخر في سداد الإيجارات. وأوضح أن القضية شهدت عدة جلسات قضائية تخللتها وقفات احتجاجية لعمال وموظفي شركة النفط عدن أمام بوابة المحكمة، قبل أن تصدر محكمة الاستئناف التجارية في 18 ديسمبر 2020 حكماً لصالح المستأجر يقضي بتثبيت حكم التحكيم، وهو ما أثار موجة غضب في أوساط العاملين بالشركة والرأي العام المحلي ومنظمات المجتمع المدني. عقدت عدة اجتماعات ونفذت نزولاً ميدانياً إلى موقع المنشأة للاطلاع على أوضاعها، ولفت المسبحي إلى أن القضية شهدت لاحقاً طعناً بالنقض أمام المحكمة العليا تقدمت به وزارة الشؤون القانونية ضد قرار محكمة الاستئناف، إلا أن المحكمة العليا انتهت إلى تأييد حكم الاستئناف لصالح المستأجر، الذي أرجع النتيجة إلى ضعف المتابعة القانونية وعدم التعامل مع القضية بالجدية اللازمة. خسارة السيطرة على أصول المنشأة لصالح المستأجر،

lakhasly.com © تم تلخيص النص بواسطة موقع لخصلي